الفضلة في منظور أصحاب المنهج التفسيري "عبد القادر الفاسي الفهري إنموذجا"

The merit is in the perspective of those with the interpretive approach "Abdelkader Al-Fassi Al-Fihri is a model"

حيدر ستار نكه أ. د. صاحب أبو جناح

Haider Star Nakah Proof. Dr. Sahib Abu Jinnah

H1a2y3d4i5r6@gmail.com

جامعة المستنصرية كلية الآداب قسم اللغة العربية

المخلص:

تناول البحث دور الفضلات عند اصحاب المنهج التحويلي التوليدي (التفسيري)؛ لإنهم كانوا يركزون على الجانب التفسيري لبنية التركيب في اللغة، فأسسوا لمرحلة جديدة من التفكير اللغوي الذي يركز على تفسير ما يحدث في الذهن عند إنتاج الكلام لا على وصفه بعد إنجازه؛ وكذلك نظروا إلى المنهج الوصفي البنيوي رأوه خالياً من التفسير، فأتخذ التحويليون مبدأ التفسير في تناولهم للظاهرة اللغوية، وكانوا الوصفيون ينظرون إلى مكونات الجملة العربية نظرة منطقية فالفضلات مكون من مكونات الجملة العربية لكن النحاة القدامى كانوا ينظرون إليها بأنها المكون الخالي من التأثير في الجملة العربية وبعد مجيء المناهج الحديثة وعالجوا التركيب العربي من وجهات نظرهم تبين أن لها من الدور المتفضل الذي لا يقل عن دور المسند والمسند إليه، وإنها تقيد ركني الإسناد وتحول دلالته من الإطلاق إلى التخصيص.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التوليدية، الفضلة، الرتبة، الفضلات الحملية، الظروف.

Abstract:

The research dealt with the role of waste among those with transformative, generative (interpretive) formations. Because they were looking for the explanatory aspect of the structure of the language in language, they established a new journey of thinking in which they discussed the interpretation of what happens in the mind when producing speech, not its description after its completion; Likewise, they looked at the descriptive description of Leydiwi and saw it as devoid of interpretation. So the Persian copyists took a logical view in their approach to the linguistic phenomenon, and they were the active descriptiveists who looked at the components of the Arabic sentence. The predicates were composed of the components of the Arabic sentence, but the ancient grammarians used to use them, as they were composed of the empty participle in the Arabic sentence. After the advent of Modern approaches have treated the Arabic structure from their view that it has a superior role that is not less than the role of the predicate and the predicate, and that it restricts the element of attribution and shifts its meaning from failure to specification.

Keywords: adjunct, generative linguistic, predicative adjuncts, adverbs, rank.

المقدمة :

يهدف البحث الموسوم بـ " الفضلة في منظور أصحاب المنهج التفسيري عبد القادر الفاسي الفهري نموذجا " إلى بيان بعض المحاولات التيسيرية التي تبناها في وصف قواعد اللغة العربية، والتي كانت مأخوذة من الأصول والانظار الغربية كـ" النظرية المعجمية الوظيفية " التي طورتها في إطار النحو التحويلي التوليدي الباحثة الامريكية "بريزين"، وقد جاء الفهري بمحاولات عدةّ، وقد استخلصنا منها رتبة المكونات في الجملة العربية التي افترضها، والفضلات الحمليه ، والظروف، من أجل بيان ما للفضلة من دور الذي لا يقل شأناً عن دور متقابلة "العمدة"، وكذلك دورها في إتمام المعنى.

اللسانيات التوليدية:

شهدت الدراسات اللغوية العربية الحديثة بعد منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تحولات مهمّة مفادها استئناف النظر في أعمال النحاة القدامى، وبلوغ الحقيقة اللغوية في ضوء مناهج الدرس اللغوي الحديث في أوربا وأمريكا، وجاءت هذه التحولات نتيجة اتصال الشرق بالغرب ولاسيما اتصال الدراسات اللغوية العربية الدراسات اللغوية الغربية، وتأثر النحاة العرب المحدثون بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، فذهبوا يتتبعون مناهجها بهدف توفير وعي أفضل بالتراث اللغوي العربي فظهرت مناهج حديثة كالمنهج الوصفي والمنهج التحويلي التوليدي (التفسيري) وغيرها من المناهج الحديثة، وما يعنيا من درستنا هذه هو المنهج التوليدي التحويلي، فأكّد المنهج التوليدي التحويلي على الجانب التفسيري عند دراستها لبنية اللغة (فرحات، ٢٠٢١، صفحة ١٤٢)، واسست لمرحلة جديدة من التفكير اللغوي الذي يركز على تفسير ما يحدث في الذهن عند إنتاج الكلام لا على وصفه بعد إنجازه وصفًا بنيويا خالياً من التفسير، واتخذ التحويليون مبدأ التفسير في تناولهم للظاهرة اللغوية، بعد أن أضافوا إليه أشياء أخرى لتتوافق مع نظريتهم اللغوية، واعتمدوا على فرضية توجيه الفكر للغة (زوين، ١٩٨٦، صفحة ٤٣)، على نقيض الفرضيات الأخرى التي مفادها: ((إن اللغة تتحكم بالفكر وتوجهه وجهة معينة ليس بسبب من مفرداتها فحسب، بل وبسبب شكل البنية الداخلية أيضًا)) (أمين، ١٩٦٥، صفحة ٨٦)، فسعى (تشومسكي) إلى إقامة نظرية عامة تعمل بمبدأ التوليد والتحويل.

ومن الأفكار التي تبنتها هذه الدراسات اللغوية الحديثة:

١- النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة.

٢- للجمل الحقيقية المنجزة فعلًا (بنى عميقة) يتحتم وصفها لفهم (البنى السطحية).

٣- للحدس دور مهم في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة، فالسامع المثالي له ملكة قادرة على ذلك.

واتّسم النحو التوليدي بتحولات كثيرة، بدأت مرحلته الأولى وهي المرحلة التأسيسية التي تمثلت في كتابه (البنى النحوية ١٩٥٧)، والذي مثّل فيه أصول النظرية التي تلخص الأساس الشكلي لبنية النحو، فهو الحذف هو نظام شكلي يولد جملا ذات مقبولية نحوية حتى وإن كانت غير مقبولة دلالياً، نحو:

١- الطفل يأكل الخبز.

٢- الطفل يشرب الخبز.

فالجملتان (١و٢) كلاهما مقبولة نحويا لكن الجملة الثانية غير مقبولة دلاليا، فيحتاج على تدخل جملة من القيود السياقية لتصبح مقبولة من جهة الدلالة، ولذلك تقوم عناصر التحويل بهذا الدور لكي تصبح جملة جاهزة للاستعمال من جهة المقبولية النحوية والدلالية، كما اعتمد النحو التحويلي على تحويل جملة النواة إلى جملة مشتقة منها كتحويل الجملة المثبتة إلى جملة منفية أو المبنية للمعلوم إلى مبنية للمجهول.

غير أن افتقار هذا التصور لتمثيل دلالي دفع ب (تشومسكي) لبناء تصوره في نموذج نظري يعطي للدلالة دورا تأويليا في مستوى البنية العميقة ليقوم بتأويل الجمل النواة وشحنها بالدلالة مثلما يكون المكون الصوتي تأويلا للبنية العميقة.

فقامت نظريته النموذجية (١٩٦٥) على مشروع أساسي قوامه بناء نحو على أسس صورية لشكلنة بنية النحو لدى المتكلم / السامع من جهة تمثيل للملكة اللغوية لديه المسماة ب (القدرة اللغوية) وكيفية تمثيلها لنظام اللغة وتوليد الجمل، كما يعكس النحو من الإنجاز تفسير تولد الجمل على أساس صحتها النحوية او ما يعرف بالمقبولية النحوية.

وأشار تشومسكي إلى أن النحو التوليدي ليس منوالاً خاصا بالمتكلم أو خاصًا بالسامع بل هو تفسير للمعرفة اللغوية في الذهن وطريقة إنجازها عند المتكلم (العمري، ط١ ، ٢٠١٥، صفحة ٥٣)، وقد مثّل للمبادئ الأساسية

الأساس:

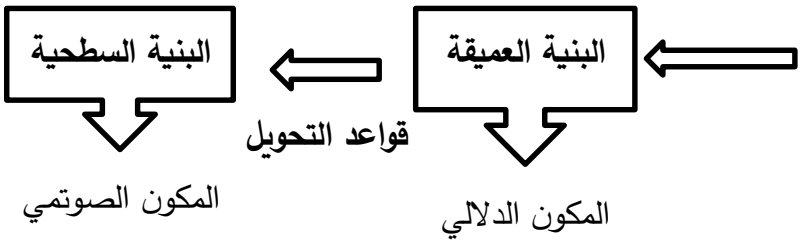

المكون المقولي (قواعد إعادة الكتابة)

المعجم (قواعد الإقحام المعجمي)

فالنحو عند تشومسكي نظام من القواعد الشكلية المفسرة لجهاز النحو في الذهن عن طريق بنية شكلية مفترضة قائمة على تمييز أساس بين القدرة والإنجاز، أما القدرة فيمثلها الشكل الافتراضي السابق كونها عضوا ممثلاً لجهاز النحو عند المتكلم، وأما الإنجاز فهو ما يتلفظ به المتكلم من الجمل ينتجها ذلك الجهاز، وهذه الجمل يستبطنها نظام النحو

عند الطفل في مرحلة الاكتساب ليصبح قادرا على إنتاج الجمل الصحيحة نحويا التي جاءت من البنى العميقة نفسها المولدة للجمل في الذهن التي يقع فيها التغيير والاختلاف في البنية السطحية، فإذا نظرنا في الأمثلة الاتية:

١- كتب خالد الرسالة.

٢- خالد كتب الرسالة.

٣- الرسالة كُتِبت.

٤- القلم كُتِبَ به الرسالة.

فالأمثلة (٢ و ٣ و ٤) تسترد إلى بنية نواة واحدة متحققة في بنية العميقة وهي (١) وما حدث من توليد للجمل (٢ و ٣ و٤)، تحويلات ناتجة من بنية عميقة استطاعت سد حاجة المتكلم من إنتاج جمل يطلبها المقام والسياق، والتحويلات ساعدت على تخصيص ما يكتنف الجملة من عموم عن طريق الاشتقاق الناتج من التقديم والتأخير والحذف وزيادة، فالقيود او الفضلات ساعدت على فهم ما يكتنف الجملة من غموض في بنيتها العميقة، وكذلك هي العنصر الرئيس الذي قام على توليد الجمل (٢ و ٣ و٤) من الجملة النواة.

١- الفضلة :

أعني بالفضلة ما حدد عناصرها رضي الدين الأستراباذي وهي المنصوبات، وما كان أصله النصب وهي المفاعيل الخمسة فضلاً عن الحال والتمييز والمستثنى، وعنصر الفضلة عند النحاة القدامى ليس له من الدور الدلالي في الجملة العربية، فينظرون إليه النظرة المتدنية، فسار على خطاهم الكثير من النحاة قديما وحديثا، لكنّنا نرى عند بعض النحاة المحدثين قد أعطى دوره الدلالي الذي لا يقل شأننا عن متقابله (العمدة)، فما بين لنا دوره الدلالي هي ما كشفته لنا النظريات اللسانية العربية، وقد تأثر عدد كبير من اللغويين العرب بهذه النظريات ومنها نظرية اللسانيات التوليدية التحويلية وبالأنظار والفرضيات التي تفرعت عنها، وجاء هذا التأثر متفاوتًا، فمنهم من كانت محاولته في وصف العربية وصفًا شاملًا، ومنهم من كانت محاولته جزئية تناولت فيها ظاهرة معينة، فمن المحاولات التي عُدّت أكثر شمولًا لقواعد اللغة العربية محاولات عدة منها: محاولة عبد القادر الفأسي الفهري.

انطلق عبد القادر الفاسي في محاولته لوصف اللغة العربية من اعتقاد مؤداه أن هناك حاجة إلى وصف اللغة العربية؛ لأن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليًا على أساس الكثير من خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية قد تطورت وتغيرت في القرون، كما أن المعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات

ناقصة لأسباب عدة، أولا: لأننا لا ننتظر من أي نحو مهما كان حجمه، أن يكون من الشمولية إذ يزودنا بما يهمنا من المعطيات، والعربية مثلًا تتضمن استفهامًا متعددًا، واستفهامًا فيه فصل، واستفهامًا غير مباشر (الفاسي، ١٩٨٥، الصفحات ٥٣-٥٤).

ونقل مازن الوعر أن المنهج اللساني الذي يتبناه الفهري في وصف العربية أحدث منهج لساني، ومأخوذ من القواعد الوظيفية المعجمية التي وضعتها الباحثة اللسانية الأمريكية (جوان برزنن) وطبقه على التراكيب اللغة العربية (الوعر، ١٩٨٦، صفحة ٩٣)، وبيّنَ أنّ كل نظرية نحوية فيها إشكالات أساسية هي تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها، وتحديد الروابط بين البنية المحمولة(*)، والبنية المكونية، ويتم هذا التوافق في النظرية المعجمية الوظيفية بوساطة الوظائف النحوية، وتسند الوظائف إلى المكونات بوساطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بوساطة القواعد المعجمية.

وقد اعترض عليه عبد الحميد السيد فيما ذهب إليه من أن معطيات القدماء معطيات ناقصة إذ قال: ((لا نمل من القول من أن نظرية النحو العربية نظرية شامخة، وإنه لابد من الإفادة من معطيات القدماء مهما أصّلَ أيُّ باحث وشاد)) (السيد، ٢٠٠٣، صفحة ٩٣).

فبيّنَ عبد القادر الفاسي أن البحث في اللسانيات العربية يجب أن يقسم على ثلاثة أقسام (الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق ، ١٩٨١، صفحة ٣٣): الأول: وصفي، وهو ما يسميه باللسانيات الظواهر، والثاني: تاريخي؛ يؤرخ للعربية أو الفكر اللغوي العربي، والثالث: أبستمولوجي؛ يدخل فيه إمكان نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النماذج الحديثة وترجمتها.

٢ – الرتبة:

اهتم اللغويون العرب – من القدامى والمحدثين – بالرتبة، وأظهروا ما لها من أهمية في تحقيق مبدأي الفائدة وعدم اللبس، لذلك وجدْنا عند سيبويه قد تحدث عن الرتبة تحت مسمى التقديم والتأخير، فقال:((كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى. وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت. وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضَربَ لأنه فِعْلٌ مثلُه وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضرَبَ، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد)) (سيبويه، صفحة ١/ ٤٥)، ونرى أنّ لأهميتها قد تحدث عنها الجرجاني في بيان أهمية التقديم والتأخير في قوله تعالى: {أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيم} [الأنبياء: ٦٢] لا شبْهةَ في أنَّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلامُ وهم يُريدون أنْ يُقِرَّ لهم بأَنَّ كَسْرَ الأصنام قد كانَ، ولكنْ أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفِعل في قولهم: {أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا}، وقال هو عليه السلام

في الجواب٤: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا} [الأنبياء: ٦٣]، ولو كان التقريرُ بالفعلِ لَكانَ الجوابُ: "فَعلْتُ، أوْ: لم أَفْعَل". فإن قلتَ: أوَ ليسَ إذا قال "أَفَعَلْتَ؟ " فهو يريدُ أيضاً أن يُقرِّره بأَنَّ الفعلَ كان منه، لا بأنه كان على الجملة، فأيُّ فَرْقٍ بينَ الحالَيْنِ؟)) (الجرجاني، صفحة ١٣٣)

أما في الفكر اللغوي الحديث كتب الكثير من اللغويين العرب عن الرتبة ك (قرينة الرتبة في النحو العربي، القيمة النحوية في الموقع، التضام في النحو العربي)، وقد عرفها تمام حسان: ((بأنها قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه، وإنها تخضع لمطالب أمن اللبس، وإنّها أكثر قرودا مع المبنيات منها مع المعربات؛ وذلك أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية)) (حسان، ١٩٩٤، صفحة ٢٠٩)، ولكننا سنعتمد ما كتبه الفهري عُدَّ أنّ الرتبة الأصلية في العربية هي من نمط (ف، فا، مف)، إذ يقول: (معلوم أن البنية الأصلية في العربية هي ف – فا – مف (س) حيث أن (س) رمز متغير، قد يكون مركبا حرفيا، أو ظرفيا، أو أحد الملحقات(كالحال مثلا)) (الفهري ا.، ٢٠١٨، صفحة ٦٤)، وهذه المؤشرات تثبت عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول من دون إعراب بارز، نحو:

١– ضرب عيسى موسى.

وكذلك بعض القيود على الإضمار التي ذكرها النحاة أن مفسر الضمير يجب أن تتقدمه إما لفظا أو رتبة، نحو: قوله تعالى { ين يى يي ئج ئح ئخ (البقرة،٢٤)، وقولنا: دخل مكتبه زيد.

فإن تأخر عن الضمير في الرتبة أو اللفظ لم يجز، نحو: ابتلى ربَّه ابراهيم.

فقال: (فإذا صح قيد النحاة على الإضمار، وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكرت) (الفهري ع.، اللسانيات واللغة العربية ، صفحة ١٠٧)، فيمكن لنا أن نصنف أن التقديم المفعول به(يي) على الفاعل(ئج) إذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول به أنّه سبب بنيوي، وإذا كان المفعول به ضميرا منفصلا ولو تأخر لوجب إتصاله، نحو قوله تعالى { ئن ئى ئي بر بز بم (البقرة:٤٠)

وكذلك على أن الجملة العربية يتصدرها الفعل في أصل الرتبة ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدمه فلا يطابقه في العدد، نحو:

٢– جاء الأولاد.

٣- الأولاد جاؤوا.

فكل تلك المعطيات تساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط (ف فا مف)، هذا نوع أول من الدلائل يمكن أن يُقدم لصالح الافتراض المذكور، ولديه نوع أخر من المؤشرات يربط الجملة بالرتبة في المركبات الأخرى كالمركبات الاسمية والحرفية والوصفية...الخ، فهذه المركبات لها بنى داخلية متشابهة مُكونة من رأس وفضلات ومخصصات، والعربية يرد فيها الاسم رأسا في صدر المركب الاسمي، والحرف رأسا في صدر المركب الحرفي، والصفة رأسا في صدر المركب الوصفي، فإذا عُممَ هذا المبدأ ليشمل الجملة (لأن الفعل رأس الجملة) أمكن أن نقول إن الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة، فالجملة الأسمية التي لا يكون فيها المسند فعلًا نحو: ﭐﱠﱡ لخ لم لىَّ**(الفتح، ٢٩)**، وقوله تعالى: ﱡ **بز بم**َّ**(الأعراف، ٤٦)**، يلجأ فيها إلى افتراض رابط مقدر هو (كان) مزودة بسمة الزمن والجهة، والمركب الاسمي بعده فاعل وليس مبتدأ – كما قال النحاة – وهذه الجمل توافق جملًا تظهر فيها (كان)، نحو قوله تعالى: { **ضخ ضم طح ظم عج عم غج**َّ(الأحزاب،٤٠)؛ لإنّ الإبتداء عند النحاة لا يقع فقط في " صدر" الجملة؛ أي يقع على يمين الفعل تارة، وتارة أخرى على يسار الفعل، نحو:

١- زيد ضربته.

٢- ضربت زيدا.

وفي شبه الجملة كذلك:

٣- زيد في الدار.

٤- في الدار زيد.

وفي الخبر إذا كان جملة اسمية

٥- زيد أبوه مريض.

٦- أبوه مريض زيد.

فالمبتدأ في جملة(٣) وهي جمل بسيطة يوجد فيها "المبتدأ" داخل الجملة، بينما في الجملة(١) وهي (جمل معقدة) يوجد فيها " المبتدأ" خارج الجملة، في موضع أعلى من مكان الموصول، وهو مكان البؤرة أو الموضع، ويرمز له ب(بؤ)، ويتم رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية:

– ج= ~~(بؤ) ج~~

والذي يوحد بين المبتدآت أنها توجد في أرباض ج أو ج= كما تبين ذلك البنى التالية:

(١)

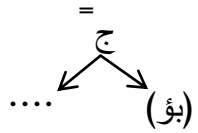

(٢)

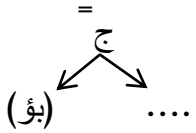

وهذه الميزة هي للتقديم والأشتغال. (الفهري ع.، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ١٩٨٨، صفحة ١١٢).

ونستنتج مما تقدم أراد توحيد الجمل الاسمية والفعلية وجعلها جملة واحدة، من أجل تسهيل قواعد اللغة العربية وجعلها قواعد غير معقدة تكون مماثلة للغات الطبيعية.

ويعرض للتبئير أو الموضعة وهي: (عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الأسمية أو الحرفية أو الوصفية (...) من مكان داخلي (داخل الجملة) إلى مكان خارجي (خارج الجملة)، أي مكان البؤرة، نحو قوله تعالى: **ٱ{ هم هى هي يج يح ّ(الفاتحة،** ٥)، وقوله تعالى: **ُّٱسد سخ سم صح صخ صم ضج ّ**(الزمر، ٦٦)، ونحو: غدًا سنلتقي، زيداً ضربت، زيد ضربته، ف(إياك، الله، غداً، زيدا) منقولة من داخل الجملة إلى خارجها، وهو ما تحدث عنه النحاة بالتقديم، أما (زيد) في (زيد ضربته) مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده – كما قال بعض النحاة – فهذه الفضلات نرى أنها قيود على ركني الإسناد قد تقيد دلالة الإسناد، وقد جاءت لمقصد المتكلم، وتكون بؤرة الجملة، وفي أغلب سياقات القول هي مكان البؤرة والمقصود من القول، نحو:

١- إياك نعبد.

٢- بل الله فأعبد.

٣- جاء زيد ماشيا.

٤- ظننتُ زيدا راكبا.

٥- لقيت زيدا ماشيا راكبا.

٦- زيد لقي أباه راكبا.

ونستنتج بافتراضه الذي سبق قد وحّد بين الجملة الفعلية والجملة الأسمية، وجعلهما يرتدان إلى بنية عميقة واحدة، وأطلق على هذا الافتراض (الافتراض الرابطي) (الفهري ع.، اللسانيات واللغة العربية، صفحة ١٣٤)؛ لإن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة، مثلها مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة، نحو:

١- الهرم مرتفع.

٢- السكر من قصب.

٣- كان في الدار زيد.

٤- كان الرجال مجتمعين.

٥- كان حسين ملكا.

٤- كان زيد في الدار.

فهذا الفعل الرابط، مزود بصفات الجهة والزمن يظهر في السطح، وقد لا يظهر حين وجود صفات أخرى، وبنية الجمل الرابطية أساسا ما يلي:

(١) (رابطة) م. س. أ، (أ مقولة كبرى ليست بمركب فعلي). وقد فصل القول في أعماله (الفاسي الفهري ١٩٨١ب،و١٩٨٢ أ).

وهذا الافتراض يحسن للجمل التي يكون فعلها متعديًا، أما الجمل التي يكون فعلها لازمًا قد تتعدى بالتضمين معنى المتعدي، نحو:

١- فكرت هل زيد في الدار؟

أن الفعل "فكر" لازمٌ لكنه يتعدى بتضمينه معنى تعرّف؛ أي تعرفت هذا الأمر بالتفكير فيه (الفهري ع.، صفحة ٧٠).

ونرى فيما سبق قد اعترض عليه أحد الباحثين، بقوله: ((أمر غير دقيق؛ لأن الفعل (الذي يأخذ فاعلا) يدل على حدث وزمان، و(كان) ليس دالة على الحدث حتى يكون لها فاعلا، كما أن الربط بين دلالة الوحدة المعجمية والوظائف النحوية التي تتطلبها من الأسس التي يعتمدها المنهج المعجمي الوظيفي" الذي يتبناه الفهري"، وهذا لا يتضح في القول بفعلية "كان" وطلبها للفاعل كباقي الأفعال) (النجار، ١٩٩٥، صفحة ٢٨٥)، وعلّق عبد الحميد السيد بقوله:(وعلى هذا فليس عدم وجود فعل الكون نقصاً في العربية؛ فهذه الرابطة وظيفتها تركيبية فقط، وليس لها وظيفة دلالية؛ إذ يغني تركيب الجملة العربية عن ذلك) (السيد، ٢٠٠٤، صفحة ٩٤).

وتطرق إلى الأوصاف فيفرق الفأسي الفهري بيّنَ الأوصاف إذا كانت حالًا ملحقة، أو إذا كانت فضلة حملية، نحو:

١ – جاءَ زيدٌ راكبًا.

٢ – كانَ زيدٌ راكبًا.

فالجملتان بينهما تماثل من حيث البنية المكونية، واختلاف من جهة البنية الوظيفية، فيقول: إن (راكبًا) في الجملة الأولى ملحقة بالحال، وهي غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية، ويمكن الاستغناء عنها، أما (راكبًا) في الجملة الثانية، هي فضلة حملية، وهي ضرورية في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنها، ولا تقوم الجملة بدونها، ويوافق البصريون في اختلافهم مع الكوفيين في نصب خبر (كان)، إذ يرى البصريون أن نصب خبر (كان) على أنه شبه مفعول، أما الكوفيون فيرون أنه منصوب على الحال.

ويصرح أن النحاة الأوائل قد تنبهوا لهذا الاختلاف؛ وذلك بتفريقهم بين طبقتين من الأفعال؛ أفعال تامة نحو: (جاء) وأفعال ناقصة ك (كان وأخواتها)، ويختلف معهم ومع المتأخرين باقتصار الأفعال الناقصة على (كان

وأخواتها)، ويقول: ((أن التركيب الواحد يمكن أن يتسم بالالتباس، بحسب تأويل الفعل فعلًا تامًا أو ناقصًا)) (الأنباري أ.، ١٩)، فضلا عن ما يلتبس الصفة أحالًا كانت أم فضلة؟، كما في الأمثلة الآتية: – كَمُلَ زيدٌ عالمًا.

أ – صارَ زيدٌ عالمًا كاملًا.

ب – زيدٌ وهو عالمٌ، كمل.

فالتمييز بين الأوصاف الملحقات والأوصاف الفضلات يكتسي طبيعة وظيفية وحملية، وتؤكل العمليات العائدية هنا الاختلاف الوظيفي، ويتحدد أول اختلاف أساسي في كون فاعل الحال ليس له سابق محدد، في حين أن سابق الفضلة محدد، ففاعل الفضلة له سابق واحد مع أفعال المراقبة، مثل: (كانَ أو ظنَّ)، وهو إما مفعول الفعل الرئيس إذا كان موجودًا أو فاعل هذا الفعل:

١– كانَ زيدٌ راكبًا.

٢– ظننتُ زيدًا راكبًا.

٣– زيدٌ كانَ أبوهُ راكبًا.

إن المراقب الممكن لفاعل الصفة في كل من المثالين (١ – ٢) هو الفاعل كان، ولا يمكن بأية حال عُدَّ (زيد) في البنية المثال (٣) مراقبًا لفاعل الصفة (راكب)، أما المثال رقم (٢)، فيمثل لحالة مراقبة مفعول الفعل الرئيس (ظنّ) لفاعل الصفة (راكب)، ولا يمكن قبول القراءة التي تجعل فاعل الفعل (ظنَّ) سابقًا لفاعل الصفة، لكنه يجوز لفاعل الفعل المتعدي أن يراقب فاعل الفضلة الحلمية، وفي نظير هذا، أن الحال اتخذ طريقًا مغايرًا، فالسوابق غير المحتملة بالنسبة للفضلة ممكنة بالنسبة للملحق، ومن ثَمَ يتعارض المثالان:

٤ – لقيتُ زيدًا راكبًا.

٥ – زيدٌ لقيَ أباهُ راكبًا.

مع المثالين (٢، ٣)، فيفصح المثالان (٤، ٥) عن التباس سابق فاعل الصفة (راكب)، إذ يحتمل أن يكون السابق فاعل الفعل الرئيس أو مفعوله في المثال (٤)، والمحور أو المفعول في (٥) (الفهري ع.، اللسانيات واللغة العربية ، الصفحات ٣٠–٣١).

نلحظ أن ما بيَّنه الفأسي الفهري قد قال به الرضي الإستراباذي (ت٦٨٤هـ): ((فإذا قلت: لقيتُ زيدًا راكبًا، فإن كان هناك قرينةٌ حالية أو مقالية تبيّن صاحب الحال جاز أن تجعلها لِمَا قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحالُ عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه، لإزالة اللبس، نحو: لقيتُ راكبًا زيدًا، فإن لم تقدمه فهو عن المفعول)) (الدين، صفحة ٦٣٧/٢).

وكذلك عندما يتواجد حالان في مركب عطفي، نحو: (رأيتُ زيدًا ماشيًا وراكبًا)، فيمكن أن يراقب كل منهما صاحبان متغايران؛ ومن بين القراءات الممكنة للجملة، تلك التي يكون فيها فاعل الركوب هو الضمير، وفاعل الرَّجُل (زيد)، ثم يقول: والجملة تحتمل تأويلًا أخر، إذ يجوز أن تفيد أن أحد الملتقين راكب والآخر راجل، من دون تحديد من، وهو ما يسميه ب (التأويل غير المحدد)، وهناك تأويل بالفصل، أي باعتبار مراقبين اثنين للمستترات في الصفتين، وهذا النمط من المراقبة لا يقوم مع الفضلات الحملية، نحو: (ظنَّ زيدٌ عمرًا راكبًا وراجلًا)؛ لأن التأويل الوحيد الممكن هو التأويل الذي يراقب فيه المفعول (عمرًا) فاعل (راكب) وفاعل (راجل) في الوقت نفسه.(الفهري ع.، صفحة ٣٣).

وهو بهذا يذهب إلى ما ذهب إليه الرضي الاسترآباذي في جواز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الأخر، نحو: لقيتُ زيدًا راكبًا وماشيًا، معتمدًا قول عمرو بن كلثوم:

وإنّا سوفَ تُدركُنا المنايا.... مقدّرةً لنا ومقدرينا.(الأنباري أ.، ١٤٣٦ ، صفحة ٣٧٤).

أما جمهور النحاة فيذهب إلى جواز أن يجيء لشيء واحد أحوال مختلفة متضادة، نحو: اشتريتُ الرمانَ حلوًا حامضًا، وغير متضادة، كقوله تعالى: **أَأَ لِي ما هم نرَّ(الأعراف ١٨)**، ومنع بعضهم ذلك في الحال، متضادة كانت أولًا قياسًا على الزمان والمكان، فجعل (مدحورًا) حالًا من ضمير (مذمومًا)، لكن استنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقًا.

تبين لنا مما قاله أنّ عبد القادر الفهري يميز بين نوعين من الأوصاف منها ما كان وصفا عائديا وما كان وصفا حمليا وهي خاصية " الفضلات الحملية " وهي التي نصادفها مع الحال، وهذه المسألة تبناها من إعادة وصف العربية عن طريق ما أسماه ب " اللسانيات الظواهر" بهدف وضع العربية مع اللغات الطبيعية، وإننا لا نوافقه الرأي؛ لإنّ لكل لغة خصائصها.

وما ذهب إليه من أن الجمل التي لا تضمن فعلاً، نحو**أَلخ لم لىَّ**(الفتح، ٢٩)، فقدر فعلا سماه " الرابطة " وقدره بالفعل الناقص "كان " وأعرب الاسم المرفوع فاعلا.

- الظروف:

تأتي الظروف في اللغة العربية بصورة صفات منصوبة أو اسماء منصوبة، أو مركبات حرفية، نحو: ١. أعرف الجواب جيداً. ٢. نسي الرجل ربّه تماماً. ٣. أكل التفاحة البارحة. ٤. أكل التفاحة بسرعة.

فالظروف(الفضلات) (جيدًا، تماما، البارحة، بسرعة) التي ظهرت في آخر الجمل قد يكون مؤشرا على أن جميع المكونات في الجملة قد تنقلت إلى إسقاطات أعلى من مركب فعلي، وأما إذا كان الفاعل والمفعول غير مولدين في مركب فعلي، بل في مخصصات لإسقاطات جهية، فإن الظروف يتم توليدها، بدون شك، في مخصصات إسقاطات جهية دنيا مجاورة أو قريبة من الفعل (الفهري ع.، البناء الموازي الموسّع نظرية توليدية جديدة، ٢٠١٨، صفحة ٢٩٥).

ونلحظ حين يتحدث عن المواقع التوزيعية المختلفة للظروف وما تملكه من خصائص انطلوجية (الجهة، الزمن، الموجّه، قوة إنجازية) مكنت له من التفريق بين ثلاث طبقات أساسية للظروف:

ظروف الطبقة الأولى: تشمل الظروف التي يمكن أن تقع قبل المفعول أو المركب الحرفي، نحو:

١- أعرف جيدا الجواب.

٢- ألتقي غالبا بالرجل.

فهذه الظروف، يقول: لا يمكن أن تصعد إلى موقع أعلى في البنية (الفهري، صفحة ٢٩٧).

ظروف الطبقة الثانية: الظروف التي تسبق النفي أو تظهر في بداية الجملة، نحو:

٣- طبعا لم يأكل الرجل التفاح.

٤- غالبا ما يأكل الرجل التفاح.

فهذه الطبقة يفترض أن الظرف يوجد في مخصص رأس وظيفي قد اِجتذب الفعل أليه.

ظروف الطبقة الثالثة: الظروف التي يمكن أن تتموقع في مكان أعلى من المركب الصرّفي الجملي المدمج، نحو:

٥- لم يكن الرجل قبلُ قد أكل التفاحة.

فهذه السياقات أفترض أن الظروف يوجد في مخصص رأس وظيفي قد اجتذب الفعل إليه، وظروف الطبقة الثالثة تتموقع في مخصص الموجّه، مثلا، وتتلقى في هذا الموقع تأويلها (الموجّهي) وكذلك إعرابها، وظروف الطبقة الثانية تنتمي إلى مجال المركب المصدري أو مواقع القوة الإنجازية التي تسوغ في الجهة اليمين للجملة، وظروف الطبقة الأولى التي تتموقع قبل المركب الحدي المفعول لها حيز مخالف لتلك التي تكون في مكان بعد الفعل.

فأفترض أن هناك توليدا أوليا متعددا لنفس الظرف في مخصصات إسقاطات وظيفية متعددة، بحسب التأويل، فالتسلسل والترتيب الهرمي هو: ظروف الطبقة الثانية > ظروف الطبقة الثالثة > ظروف الطبقة الأولى، نحو:

٦- كثيرا لم يكن الرجل أبدا يأكل كثيرا.

٧- طبعا لم يكن الرجل أبدا يأكل كثيرا.

٨- أبدا لم يكن الرجل طبعا يأكل كثيرا.

ففي هذا الترتيب تتقدم الظروف الموجّهة نحو المتكلم على الظروف الموجّهة نحو الفاعل، والظروف الأخيرة تتقدم على ظروف الكيف، وهذا التسلسل يكون محكوما بسلمية كلية للوظائف النحوية، فالسمات الوظيفية تتفاعل مع السمات الخطابية لتحديد تأويل الظروف (وأحيازها) وكذلك موقعها، وتقدم التراكيب التالية مزيدا من الأمثلة لهذه الهرمية الموقعية:

٩- طبعا أكل الرجل عمدا التفاحة تماما.

١٠- طبعا لم يأكل الرجل أبدا عمدا التفاحة تماما.

الخاتمة :

أن الظروف توجد عادة في آخر المركب الفعلي، في صورة مركبات حرفية، وهي لا تقع لرتبة قارة أو هرمية ويمكن ان تتبادل الأحياز وتقع في حيز بعضها بعض وهو ما اراه أنّ ما جاء به الفهري لا يختلف عن القدامى حينما قالوا أن الظروف التي ما كان وعاءً لشيء أو تضمن معنى "في" كان حكمه النصب وهو الذي يسميه البصريون ظرفاً بينما يسميه الكوفيون مفعولاً فيه، فإذا لم يتضمن معنى "في" أعرب على بحسب موقعه في الجملة ولم يعرب ظرفا على الإطلاق – وهو ما كان يقصده في تغير رتبته–

المصادر والمراجع:

Bibliography

أبو بركات الأنباري. (١٩). الانصاف في مسائل الخلاف. *مسألة*، صفحة ١٣٩.

أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري. (١٤٣٦). شرح القصائد السبع الطوال. *دار المعارف، القاهرة، ط٥*، صفحة ٣٧٤.

الاستراباذي، رضي الدين. (بلا تاريخ). شرح الرضي على الكافية. صفحة ٢/ ٦٣٧.

الفاسي، عبد القادر. (بلا تاريخ). اللسانيات واللغة العربية. صفحة ٣٣.

الفهري، عبد القادر الفاسي. (١٩٨٥). اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية. *دار بوتقال، الدار البيضاء المغرب*، صفحة ٥٣-٥٤.

المرجع نفسه. (بلا تاريخ). صفحة ٧٠.

عبد الحميد السيد. (٢٠٠٣). دراسات في اللسانيات العربية – بنية الجملة العربية -. *دار الحامد للنشر – عمان – ط١*، صفحة ٩٣.

عبد القادر الفاسي الفهري. (١٩٨١). لسانيات الظواهر وباب التعليق. *مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية – الرباط*، صفحة ٣٣.

عبد القادر الفاسي الفهري. (١٩٨٨). اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول). *دار توبقال للنشر – الدار البيضاء – المغرب – ط٢*، صفحة ٢/ ١٠٨.

عبد القادر الفاسي الفهري. (بلا تاريخ). اللسانيات واللغة العربية. صفحة ١٣٣.

عبد القادر الفاسي الفهري. (بلا تاريخ). اللسانيات واللغة العربية. صفحة ٣٠-٣١.

عثمان أمين. (١٩٦٥). فلسفة اللغة العربية. *سلسلة المكتبة الثقافية، القاهرة*، صفحة ٨٦.

علي زوين. (١٩٨٦). مناهج البحث اللغوي. *دار الشؤون الثقافية العامة – وزارة الثقافة والاعلام*، صفحة ٤٣.

فاطمة الزهراء فرحات. (١ ٦, ٢٠٢١). البراهين التفسيرية في النظرية التوليدية التحويلية. *جسور المعرفة – جامعة حسيبة بن بو علي – الجزائر*، صفحة ١٤٢-١٥٣.

مازن الوعر. (٢٢ ٩, ١٩٨٦). نحو نظرية لسانية عربية حديثة. *دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق*، صفحة ٩٣.

منجي العمري. (ط١، ٢٠١٥). القيد التركيبي في الجملة العربية (دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو والنحو التوليدي. *الدار التونسية للكتاب – الدار البضاء*، صفحة ٥٣.

Bibliography

Abu Barakat Al-Anbari. (19). Fairness in matters of dispute. Issue, page 139.

Abu Bakr Muhammad bin Al-Qasim bin Bashar Al-Anbari. (1436). Explanation of the seven long poems. Dar Al Maaref, Cairo, 5th edition, page 374.

Al-Istrabadi, Radi al-Din. (no date). Explanation of satisfaction with sufficient. Page 2/637.

Al-Fassi, Abdul Qader. (no date). Linguistics and the Arabic language. Page 33.

Al-Fihri, Abdul Qadir Al-Fassi. (1985). Linguistics and the Arabic language, structural and semantic models. Dar Bouqal, Casablanca, Morocco, pages 53-54.

Ibid. (no date). Page 70.

Abdul Hamid Al-Sayed. (2003). Studies in Arabic linguistics - Arabic sentence structure -. Al-Hamid Publishing House - Amman - 1st edition, page 93.

Abdelkader Al-Fassi Al-Fihri. (1981). Linguistics of phenomena and the commentary section. Journal of the Faculty of Arts and Human Sciences - Rabat, page 33.

Abdelkader Al-Fassi Al-Fihri. (1988). Linguistics and the Arabic language: Syntactic and semantic models (Book One). Toubkal Publishing House - Casablanca - Morocco - 2nd edition, page 2/108.

Abdelkader Al-Fassi Al-Fihri. (no date). Linguistics and the Arabic language. Page 133.

Abdelkader Al-Fassi Al-Fihri. (no date). Linguistics and the Arabic language. Page 30-31.

Othman Amin. (1965). Philosophy of the Arabic language. Cultural Library Series, Cairo, page 86.

Ali Zwain. (1986). Linguistic research methods. House of General Cultural Affairs - Ministry of Culture and Information, page 43.

Fatima Zahraa Farahat. (1 6, 2021). Interpretive evidence in transformative generative theory. Bridges of Knowledge - Hasiba Ben Bou Ali University - Algeria, page 142-153.

Mazen Al Waer. (9/22, 1986). Towards a modern Arabic linguistic theory. Talas House for Studies, Translation and Publishing - Damascus, page 93.

Munji Al-Omari. (1st edition, 2015). Syntactic constraint in the Arabic sentence (a semantic study of models of links between grammar and generative grammar. Tunisian Book House - Dar Al-Badha, page 53.